الأمم المتحدة

S/2002/1176



Distr.: General
21 October 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المكلف بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان

251002 241002 02-65135 (A)
0265135

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك

[الأصل: بالفرنسية]

يسرني أن أحيل إليكم طيا التقرير الثالث والعشرين المتعلق بأنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وهذا هو أول تقرير لي أقدمه إلى مجلس الأمن.

أود أن أشكركم على دعمكم والدعم المقدم من مكتبكم في البوسنة والهرسك.

(توقيع) بادي آشداون

الضميمة

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام

٨ أيار/مايو - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب المجلس فيه إلى الأمين العام أن يقدم التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ لاتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم في ما يلي التقرير الثالث والعشرين.

موجز

١ - توليت مهامي ممثلا ساميا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأوضحت أن هدفي خلال فترة ولايتي، بالتأسيس على عمل سلفي، هو أن أضع البوسنة والهرسك، بصورة لا رجعة فيها، على طريق بناء الدولة في إطار الاتحاد الأوروبي. وأوضحت أن أولويتي تتمثلان في سيادة القانون وفرص العمل - وهما أولويتان أعتقد بقوة أهمما، لا استنادا إلى ما تدل عليه استفتاءات الرأي فحسب، ولكن أيضا، وهو الأهم، استنادا إلى اتصالاتي مع الناس في أرجاء شتى من البلد، تماثلان أولويات الناس في البوسنة والهرسك. وكنت قد وضعت سياستي بتولي "العدالة أولا، ثم فرص العمل من خلال الإصلاح". وأعمل الآن أيضا على تحسين عمل وفعالية مؤسسات الحكم الرئيسية في البوسنة والهرسك، وعلى كفالة أن يكون في وسع هذه المؤسسات أن تعتمد على ترتيبات تمويلية أدعى إلى الطمأنينة. وقد قدمت مؤخرا مقترحات بهذا المعنى، تحت عنوان عام هو "فنجعل البوسنة والهرسك تعمل".

٢ - وقد بدأنا نحرز تقدما، ففي مجال سيادة القانون، أعمل الآن على إنشاء وحدة للجرائم الجسيمة، في مكتبي، كيما تتولى التعامل مع مسألتي الجريمة والفساد، كما أنني شرعت في عملية إعادة تشكيل نظام المحاكم، على شتى الصعد، في البوسنة والهرسك. وأنشأت أيضا وحدة جديدة لإصلاح القوانين، وأنشأت مجلسي القضاء الأعلى ومجلس الادعاء العام الأعلى، وأنشأت دائرة خاصة في محكمة الدولة وإدارة خاصة في مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

٣ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أقر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام برنامج الإصلاح، المقدم إليه من سلطات البوسنة والهرسك ووكالات المجتمع الدولي المتمركزة في سراييفو. وإلى جانب الأهداف الاقتصادية التي جرى إقرارها في ٣١ تموز/يوليه، تعتبر التعهدات

المتعلقة بفرص العمل وبرنامج العدالة ملزمة للمجتمع الدولي وحكومتي البوسنة والهرسك الراهنة والمقبلة.

٤ - وفي مجال الإصلاح الاقتصادي، تم إقرار قانون الدولة المتعلق بالطيران المدني وقوانين الكيانين المتعلقة بالكهرباء، والقانون الاتحادي المتعلق بحقوق الامتيازات، وقوانين الكيانين المتعلقة بالمصارف، وقانون الدولة المتعلق بالطب البيطري.

٥ - وكان قانون الخدمة المدنية قد فُرض في ٢٣ أيار/مايو، وتم تعيين أول رئيس لوكالة الخدمة المدنية، وهو مواطن بوسني.

٦ - وقد هيمنت على الحياة السياسية انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهي الانتخابات الأولى التي تنظمها وتديرها سلطات البوسنة والهرسك. هذا وقد كانت هذه الانتخابات انتخابات سلمية وحسنة التنظيم والتنفيذ. وأما أن النتيجة كانت مخيبة للآمال فإن هذا يجيء انعكاسا لخيبة الأمل من الانتخابات المتكررة، ولقلة الوقت المتاح للحكومة التي تتولى السلطة لإحداث فارق يذكر، ولاتساع نطاق الإحباط من جراء بطء وتيرة التغيير في البوسنة والهرسك، ولإدراك حقيقة العملية السياسية عموما. ولم تكن الانتخابات، على ما أعتقد، تمثل تأكيدا لنزعة التوصية (ذلك أن أصوات حزبين من ثلاثة من الأحزاب القومية لم تحقق النجاح المطلوب). بل إنها كانت احتجاجا على عدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاح، وشهدت إيقاع الناخبين عقابا قاسيا بالأحزاب الحاكمة. فمن المؤسف أنه لم يتوجه إلى صناديق الاقتراع ما نسبته ٥٤,٦٨ في المائة ممن يحق لهم التصويت. وأما الشباب، على وجه الخصوص، فلم يُدلوا بأصواهم.

٧ - وقد بدأت الآن عملية تشكيل الحكومة على كل صعيد، وقد بيَّنتُ أن المجتمع الدولي سيحكم على الحكومات التي ستتولى الحكم بمدى التزامها بالإصلاح. وعليه يجب أن يكون تشكيل الحكومة القادمة قائما على أساس البرامج والأعمال، لا على أساس الشخصيات والأفراد. لذا أعلنت عن عدد من الاختبارات، التي نستطيع بها الحكم على مدى جدية نوايا الأحزاب وعزمها على تنفيذ الإصلاحات الرئيسية.

التقرير

أولا - مقدمة

١ - هذا هو أول تقرير لي أقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ أن تسلمت مهامي ممثلا ساميا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وسأغتنم الفرصة لأعرض أولوياتي لمدة ولايتي، ولاستعراض التطورات التي استجدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – أولوياتي بصفتي ممثلا ساميا

٢ – لقد قلت في كلمتي الافتتاحية أمام برلمان البوسنة والهرسك إن هدفي، بصفتي ممثلا ساميا، سيكون هو أن أضع البوسنة والهرسك، بصورة لا رجعة فيها، على طريق بناء الدولة في إطار الاتحاد الأوروبي، وإن أولوياتي ستتمثل في إقامة العدالة وتوفير فرص العمل من خلال الإصلاح.

٣ – ومنذ أول يوم لي بعد تسلمي مهام منصبي، وتأسيسا على الأعمال التي قام بها سلفي الموقر، وولفغانغ بيتريتش، أوليت إقرار سيادة القانون اهتماما خاصا.

٤ – ذلك أنه، من دون سيادة القانون، تلوح أمام البوسنة والهرسك إمكانية جذب الاستثمار إليها على نطاق واسع أو إمكانية إحراز تقدم في سعيها لبلوغ آمالها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فالعلاقة بين إقرار سيادة القانون وتوفير فرص العمل علاقة حاسمة، لا تُفهم حق الفهم داخل البوسنة والهرسك، بل وداخل باقي منطقة البلقان.

٥ – وأعتزم كل العزم أن أحافظ على الأولوية التي أعطيتها لسيادة القانون. على أنني عازم أيضا على المضي قدما بالإصلاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، مع اتخاذ تدابير لزيادة فعالية إدارة مؤسسات الحكم في البوسنة والهرسك.

٦ – يضاف إلى ذلك أنه، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أقرت سلطات البوسنة والهرسك، ومعها المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، برنامج ”فرص العمل والعدالة“، وتمثل هذه الوثيقة اتفاقا معقودا بين البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي، وهو اتفاق ملزم لجميع سلطات البوسنة والهرسك. وقد أوضحنا أننا نتوقع أن تنفذ جميع الحكومات، التي ستتولى السلطة، تنفيذ برنامج الإصلاح هذا.

٧ – ولقد قلت بصريح العبارة للشعب في البوسنة والهرسك وزعمائه إنه لا مناص من رفع وتيرة الإصلاح إذا أرادت البوسنة والهرسك ألا تتخلف عن ركب سائر دول المنطقة. فخطر حدوث ذلك جد كبير إذا لم نستطع أن نحول دينامية التعويق إلى دينامية للإصلاح.

ثالثا – سيادة القانون

٨ – قلت، كما أسلفت، حين قدمت إلى سراييفو، أن أولويتي ستكونان العدالة أولا، ثم فرص العمل، من خلال الإصلاح، وتأسيسا على الأعمال التي قام بها سلفي، أحرزنا تقدما في الأشهر الخمسة الأخيرة. ذلك أننا، على سبيل المثال، وضعنا جهود المجتمع الدولي على أساس جديد، فأولينا سيادة القانون اهتماما جديدا في الطريقة التي ننظم بها أنفسنا.

٩ – وبإيجاز، اتخذنا، أو ما زلنا، نتخذ الخطوات التالية:

- لقد شرعنا في إقامة وحدة جديدة تعنى بمسائل الجريمة والفساد، من شأنها، إذا ما بدأت نشاطها بكامل طاقتها، أن تعمل، مع المحققين المحليين على التعرف منتهكي القانون وتقديمهم إلى المحاكمة.

- أنشأنا وحدة جديدة لإصلاح القوانين، يرأسها، ويشغل أكثر الوظائف فيها، بوسنيون، كيما تعمل مع سلطات البوسنة والهرسك على سن قوانين جديدة لتقديم المجرمين إلى المحاكمة.

- لقد بدأنا، مع سلطات البوسنة والهرسك، عملية، حان وقتها منذ أمد بعيد، لإعادة تشكيل نظام المحاكم، على شتى الصعد، في البوسنة والهرسك، ولكفالة ألا يقيم العدل في المستقبل إلا قضاة مقتدرون وشرفاء.

- أخذنا على أنفسنا أن ننشئ المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للادعاء العام، مع حلول فصل الخريف، وكذا فعلنا.

- وعدنا بأن ننشئ دائرة خاصة في محكمة الدولة، وإدارة خاصة في مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وأوفينا بوعدنا ذاك. وستباشر محكمة الدولة الجديدة عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

- وما برحنا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، نحرز تقدما بشأن إنشاء الوكالة الحكومية لحماية المعلومات، وتأهيل الشرطة، وتدريب وحدات خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة.

١٠ – أوردت في ما يلي بمزيد من التفصيل الإجراءات التي اتخذناها.

١١ – أصدر سلفي، السيد بيتريتش، قُبيل مغادرته، قرارات تنشئ قانونا (قوانين) للمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للادعاء العام في البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا، والاتحاد. وهذه المجالس مكلفة بتعيين جميع القضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك، ومسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق القضاة والمدعين العامين.

١٢ – وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اقترح مكتبي على برلمان البوسنة والهرسك مشاريع قوانين تعزز نظام العدالة الجنائية بإنشاء أفرقة خاصة في الشُعب الجنائية وشُعب الاستئناف في محكمة البوسنة والهرسك تعنى بمسائل الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد. واقترح كذلك قانون يتعلق بمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، الذي تتبعه إدارة خاصة للجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد. وطلب من البرلمان أن يقر هذه الوسائل

الأساسية لمكافحة الجريمة والفساد قبل حلول فترة العطلة الصيفية. وأقر المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام هذه الأهداف اجتماعهم المعقود في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

١٣ - وقمت أيضا بوضع قانون معدل لقانون المحاكم في البوسنة والهرسك، وقانون يتعلق بمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبالتنسيق مع السلطات الوطنية، تسعى وحدة إصلاح التحقيق الجنائي والادعاء العام، التابعة لمكتبي، إلى إنشاء هذه المؤسسات وتشغيلها في أوائل عام ٢٠٠٣. (من المؤسف أن القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية كانا معروضين على الجمعية البرلمانية حين انقضى الوقت الباقي لإجراء الانتخابات).

١٤ - وفي أواسط آب/أغسطس، أصدرت اللجنة القضائية المستقلة إعلانات عن وظائف شاغرة في محكمة البوسنة والهرسك، ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، والمحكمة العليا في جمهورية صربسكا، والمحكمة الدستورية في جمهورية صربسكا، ومكتب المدعي العام في جمهورية صربسكا، والمحكمة العليا في الاتحاد، ومكتب المدعي العام في الاتحاد. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان قد ورد ٢٧٦ طلبا لحوالي ١٠٠ وظيفة. وسيكلف الأعضاء المحليون والدوليون في المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للادعاء العام، الذين تولوا مهام عملهم في ٢ أيلول/سبتمبر، بإعادة اختيار القضاة والمدعين العامين لهذه الوظائف القضائية.

١٥ - وفي آب/أغسطس، وبعد إجراء مشاورات مع السلطات المحلية والمدعين العامين في أرجاء البلد قاطبة، أصدرت قرارات توائم بين نظم الادعاء العام في اتحاد البوسنة والهرسك وكانتوناته العشرة، وكذلك في جمهورية صربسكا. وأنشأت هذه القرارات نظاما للادعاء العام أكثر كفاءة ومهنية وحداثة في إرجاء البوسنة والهرسك قاطبة، ذلك بأن أتاحت للمدعين العامين إمكانية التخصص بأنواع معينة من القضايا.

١٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عرضت سلطات البوسنة والهرسك برنامجا للإصلاحات القضائية المشتركة على المديرين السياسيين للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وإلى جانب أهداف الإصلاح الاقتصادي، التي تم إقرارها في الاجتماع المعقود في ٣٠ تموز/يوليه (الذي تجرى مناقشته أدناه)، يشكل هذا البرنامج برنامج ''العدالة وفرص العمل''، ويمثل الاتفاق المتعلق بمسائل سيادة القانون المبرم بين البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي.

وتشمل التعهدات الرئيسية:

- كفالة احترام الحكومة والبرلمان سيادة القانون.
- إقامة إطار قانوني يستند إلى نظام قضائي متكامل يعمل لما فيه خير المواطنين والأعمال التجارية.
- الدعم الكامل لنظام قضائي يتسم بالكفاءة والفعالية.
- إمداد نظام العدالة الجنائية (الشرطة والمدعون العامون والقضاة) بالوسائل اللازمة لمكافحة الجريمة والفساد.

رابعا – فرص العمل

١٧ – ليس من شك في أن البوسنة والهرسك تواجه عددا من المصاعب الاقتصادية الخطيرة. فمساهمات المانحين في انخفاض، والديون الخارجية والمحلية في تزايد، وثمة قدر يكاد لا يذكر من حيث الاستثمارات الخارجية لسد هذه الثغرة. وبحلول فصل الربيع المقبل، قد تكون البوسنة والهرسك في قبضة أزمة خطيرة تتعلق بالديون المحلية. ويخوض البلد سباقا مع الزمن ولا مناص له من تسريع خطى الإصلاحات الاقتصادية.

١٨ – وقد أُنجز قدر كبير من الأعمال خلال الأشهر القليلة الماضية. فقانون الدولة المتعلق بالطيران المدني، وقوانين الكيانين المتعلقة بالكهرباء، والقانون الاتحادي المتعلق بحقوق الامتياز، وقوانين الكيانين المتعلقة بالمصارف، وقانون الدولة للطب البيطري، كلها قوانين قد اعتمدت. غير أن البوسنة والهرسك ما زالت في حاجة إلى عدد من القوانين الأخرى، بما فيها قانون للاتصالات، وقانون للإحصاءات، وقانون للتسجيل العقاري.

١٩ – ويوم ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، قدمت سلطات البوسنة والهرسك ومنظمات المجتمع الدولي التي تتخذ من سراييفو مقرا لها، والتي يمثلها مكتبي، برنامجا مشتركا للإصلاحات الاقتصادية إلى المديرين السياسيين في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وردا على الحالة المتردية لاقتصاد البوسنة والهرسك، حيث المرتبات متدنية، ومعدلات البطالة مرتفعة والآفاق المستقبلية للشباب معدومة، تعهد ممثلو مجلس الوزراء، إلى جانب رئيسي وزراء الكيانين، باسم حكومتهما باتخاذ طائفة واسعة من التدابير الخاصة. والغرض من هذه التدابير هو:

- تحسين أوضاع الأعمال التجارية
- جعل الحكومة تعمل بفعالية أكبر
- ضمان حرية تنقل السلع والناس والخدمات ورؤوس الأموال بغرض إيجاد فضاء اقتصادي واحد

• تقديم مرافق وخدمات عامة ذات جودة عالية

• إيجاد شبكة أمان ميسورة التكاليف للمسنين والفئات الضعيفة.

٢٠ - ويحدد هذا البرنامج أهدافا ومنطلقات أساسية خاصة ستسعى الحكومة على صعيد الدولة والكيانين كليهما جاهدة من أجل تحقيقها، بفضل الدعم الدولي المنسق، ويمثل ''الاتفاق'' المبرم بشأن المسائل الاقتصادية بين البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي.

٢١ - وما زالت عملية الإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات تواجه تحديات عديدة، لا سيما في جمهورية صربسكا. وما زالت معارضة سياسي جمهورية صربسكا المستمرة على إنشاء فضاء اقتصادي واحد في البوسنة والهرسك تشكل عقبة لا أمام تنمية الكيان ذاته فحسب، ولكن أمام البوسنة والهرسك بصورة عامة أيضا. وعلاوة على ذلك، وفي ظل النظام الحالي، فإنه بوسع السياسيين، ولو أنهم استبعدوا من مزاولة وظائف سياسية نتيجة للقرارات، أن يمارسوا نفوذهم السياسي من خلال أنشطة اقتصادية من قبيل التحكم في الشركات العامة في القطاعات الاستراتيجية.

٢٢ - غير أنه أحرز تقدم ملموس في عدد من المجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

الهيكل الضريبي والمالي

٢٣ - بعد أن استحدثت آلية جباية المكوس وتم القضاء على الازدواجية في جباية المكوس في تموز/يوليه ٢٠٠٢، أصبح من الأسهل والأرخص على منتجي النبيذ والجعة (وغيرهم من المصنعين والمتاجرين بالسلع الخاضعة للضريبة) القيام بأعمالهم التجارية داخل البوسنة والهرسك.

الطاقة الكهربائية

٢٤ - تحقق حدث بارز في نجاح اكتمال عملية إصلاح قطاع الكهرباء بالانتهاء من وضع إطاره القانوني. وكما ورد أعلاه، فإن قانون الدولة في هذا المجال، وهو قانون نقل الطاقة الكهربائية وهيئة تنظيمها ومشغلي نظامها في البوسنة والهرسك، فضلا عن قانوني الكهرباء في اتحاد البوسنة والهرسك وفي جمهورية صربسكا قد اعتمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٥ - ويتعين الآن وضع هذه القوانين موضع التنفيذ. وأول خطوة في هذه العملية هي تكوين عدة وكالات تنظيمية على صعيد الدولة والكيانات. ويشكل إيجاد هذا النظام

التنظيمي الجديد وتشغيله بالنسبة للصناعة الجديدة واتفاقات السوق أمرا حاسما للنجاح على المدى الطويل. ولا بد أن يستفيد أيضا عامة الناس، فضلا عن المؤسسات التجارية الخاصة، من انخفاض تكاليف الكهرباء.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٦ - ما فتئ مكتبي يعمل منذ تقديم آخر تقرير على تعزيز حالة الاستقرار القانوني في هذا القطاع وإيجاد الظروف المؤاتية لعملية خصخصة المؤسسات العامة مستقبلا. وقد أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، الوكالة التنظيمية للاتصالات، رخصا لجميع الشركات الثلاث التي تشغّل شبكة الهاتف الثابت وتقدم مرافق هذه الشبكة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وحددت بذلك حقوقها والتزاماتها بصورة شفافة وغير تمييزية. ويشكل إصدار رخص على صعيد البلد أيضا خطوة هامة باتجاه إنشاء فضاء اقتصادي واحد في هذه السوق، إذ أنه يمكّن شركات التشغيل من توفير خدماتها في جميع أرجاء البلد ككل. وستفضي المنافسة لا محالة إلى تخفيض التكاليف على الأعمال التجارية والأفراد على حد سواء.

النقل

٢٧ - في وقت اكتمل فيه القدر الأكبر من الجهود الرامية إلى إصلاح البنى التحتية للنقل، يتجه الاهتمام حالياً نحو وضع الأُطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإدارة عمليات هذا القطاع في سوق تنافسية. وقد أنشأ مكتبي، بالتعاون مع السلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية، فرق عمل تعنى بسن قوانين جديدة على صعيد الدولة في مجالي السكة الحديدية والطرق. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اعتُمد تعديل على قانون الطيران يمكّن من إيجاد هيكل إداري ذي فعالية أكبر في إدارة الطيران المدني، وسيساعد على تحسين طرق عمل هذه الهيئة التنظيمية الهامة وانتقالها من يد العسكريين إلى مدنيين يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٨ - وختاما، وُضعت الصيغة النهائية للاتفاق الإطاري الدولي لحوض نهر سافا في ٦ أيلول/سبتمبر في برتشكو. وسينظم هذا الاتفاق جميع أوجه الإدارة المستدامة للمياه، بما فيها التكافؤ في استخدام المياه، وسبل الملاحة، وتوفير الماء بكمية كافية وبنوعية مناسبة، وحماية النظم الإيكولوجية المائية، والحماية من آثار الماء الضارة، والمراقبة الفعلية للنظام المائي. وكجزء من الاتفاق، ستُنشئ الأطراف المعنية لجنة دولية لحوض نهر سافا.

إصلاح الإدارة العامة

٢٩ - واصلنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بذل الجهود من أجل القضاء على المحاباة، وإنشاء قطاع خدمة مدنية يتسم بالروح المهنية وعدم الانتماء السياسي ومبدأ الجدارة وفقا

للمعايير الأوروبية. وفور فرض قانون الدولة للخدمة المدنية يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، أكد مجلس الوزراء تعيين أول رئيس لوكالة الخدمة المدنية، وهو مواطن بوسني. ويعمل مكتبي حاليا بشكل وثيق مع شركاء آخرين في المجتمع الدولي والسلطات المحلية لجعل هذه الوكالة الجديدة تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وشرعت أيضا، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، في بحث كيفية تنفيذ بعض من أصعب أوجه التعديلات الدستورية الصادرة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تنفيذا كاملا في مجال الإدارة العامة. وقد أنشئ فريق عمل خاص على صعيد الخبراء وشرع في مناقشة سبل إدخال التمثيل النسبي لجميع الأفراد الناخبين في جميع المؤسسات العامة والوزارات على صعيد الكيانين وما دونهما (وذلك لأن قانون الخدمة المدنية ووكالة الخدمة المدنية لا ينطبقان إلا على مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك).

٣١ - وأوضحت في خطابي الافتتاحي أمام الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك رأيي في أن انعدام سيادة القانون، لا سيما ما يتعلق بالجريمة المالية والفساد، يشكل أخطر تهديد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبوسنة والهرسك. ووجدتني حال وصولي أمام صورة عملية لخطورة هذه المشكلة وآثارها على الحياة العامة والنشاط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، في شكل ما يسمى ”قضية Am-Sped“.

٣٢ - وهذه الفضيحة المالية، التي انطوت على تحويل مبلغ ١,٧ مليون ماركة قابلة للتحويل بطرق احتيالية (حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) من الأموال العامة إلى جهات خاصة، لم تترك أمامي من خيار آخر سوى تنحية نائب رئيس وزراء الاتحاد، وزير المالية، نيكولا غرابوفاتش من منصبه يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وبالرغم من أن هذا القرار لا يعكس بحال من الأحوال المسؤولية الجنائية عن ذلك، إذ أنه يحق لغرابوفاتش الحصول على محاكمة قانونية أمام المحاكم، فإنه لم يمارس مسؤوليته السياسية و لم يشرف بصورة فعلية على وزارته، و لم يقم بواجبات وزير المالية فعليا.

خامسا - الظروف السياسية

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير برمتها، هيمنت انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر والاستعدادات لها على الحياة السياسية في البوسنة والهرسك.

٣٤ - وبحلول ١٨ أيار/مايو، وهو آخر موعد لتقديم الترشيحات، سجل ٥٧ حزبا سياسيا وتسعة تحالفات وثلاثة مرشحين مستقلين للمشاركة في هذه الانتخابات.

٣٥ - وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات من نوعها تنظمها وتدير شؤونها سلطات البوسنة والهرسك بدلا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قامت بذلك أحسن قيام. فهذه الانتخابات نظمت بصورة فعالة وكادت تخلو عموما من أعمال العنف.

٣٦ - وأثني مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على التنظيم السلمي والمنظم لهذه الانتخابات ذاتها، وهو المكتب الذي أشرف على العملية برمتها ابتداء من الحملة الانتخابية ووصولا إلى فرز الأصوات. وكان أداء اللجنة الانتخابية للبوسنة والهرسك حسنا، وهي مثال على مؤسسات البوسنة والهرسك في أفضل حالاتها.

٣٧ - وخلال الفترة التي سبقت يوم الاقتراع، بذل الممثلون الدوليون في البوسنة والهرسك، وأنا منهم، قدرا هائلا من الجهود من أجل تشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت. وجُبت البلاد طولا وعرضا حاملا رسالة تحض الناس على الاقتراع.

٣٨ - ولم ترق نسبة الاقتراع في هذه المرة - ٥٤,٦٨ في المائة بالمقارنة مع ٦٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ - إلى ما كنا نتمناه. فالشباب خاصة لم يدلوا بأصواتهم.

٣٩ - وفاز ممثلو الأحزاب القومية وهي الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي بالمقاعد البوسنية والصربية والكرواتية في الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك. وعلى صعيد الدولة، وفي انتخابات مجالس نواب الكيانين، شهد الاتحاد الديمقراطي الكرواتي والحزب الديمقراطي الصربي انخفاضا طفيفا في أصواتهما بينما تزايد عدد المصوتين للحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي بخمسة نقاط في المائة. وخسر الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي كان محور الأحزاب في التحالف الذي حكم على صعيد الدولة والاتحاد، أكبر حصة من الأصوات إذ انخفضت من ٢٧,٣ في المائة إلى ١٦,٢ في المائة.

٤٠ - هذا وقد حملت هذه النتائج ما لا تحمله فعليا، حيث اعتبرت على نطاق واسع، خاصة في أوساط الصحافة الدولية، عودة إلى الترعة القومية. وأنا لا أذهب إلى ما ذهب إليه هذا التحليل لعدد من الأسباب.

٤١ - فأنا أعتقد أن انخفاض نسبة الاقتراع تعكس تصويتا احتجاجيا أو بعبارة أدق عدم تصويت احتجاجي بسبب بطء وتيرة الإصلاحات في البوسنة والهرسك، وهو موجه بالدرجة الأولى نحو معاقبة الأحزاب التي شاركت في الحكومة خلال السنتين الماضيتين.

٤٢ - لكنه لم يكن تصويتا للعودة إلى النزعة القومية التي كانت سائدة قبل عقد مضى. فالحالة في باقي أرجاء هذه المنطقة - التي ما تزال عرضة لفلتات عدم الاستقرار - مختلفة اختلافا جوهريا. فقد رحل ميلوشيفتش وتوديمان، وتم تفكيك الجهاز اللذين كان يتوليان رئاسته. ومن بين الأحزاب القومية الرئيسية الثلاثة التي احتجت على انتخابات البوسنة والهرسك، شهد اثنان منها - اعتمادا على الأرقام المتاحة لنا وقت كتابة هذا التقرير - انخفاض عدد أصواتهما، ويبدو أن التصويت إجمالا لفائدة الأحزاب القومية سيكون أقل مما حدث خلال الانتخابات الماضية. وليس ناخبو البوسنة والهرسك بطبيعة الحال أول من يعاقب حكومة إصلاحية عن طريق صناديق الاقتراع؛ فما زال هذا هو النمط السائد في معظم أرجاء أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المفارقات أن حكومة البوسنة والهرسك السابقة هُزمت في الانتخابات لا لكونها متطرفة للغاية في السعي وراء الإصلاحات، بل لأن تطرفها في ذلك لم يكن كافيا.

٤٣ - إنني على اقتناع - نظرا لأسفاري الطويلة في جميع أرجاء البلد - بأن معظم الناس في البوسنة والهرسك لهم في أمس الحاجة لما يحتاجه إليه معظم الناس في أرجاء أخرى، وهو فرصة عمل، ومدارس ومستشفيات محترمة، وسيادة القانون، وإدارة عامة تعمل بشكل مناسب وتخدم الناس. إنهم محبطون بسبب بطء وتيرة التغيير وخابت آمالهم في زعمائهم السياسيين مهما اختلفت مشاربهم. غير أنه من بين العلامات المشجعة أن هذه الانتخابات لم تطغ عليها النزعة القومية بل طغت عليها الإصلاحات. فقد كان هذا هو، لا النزعة القومية، موضوع جميع خطابات الأحزاب الرئيسية.

٤٤ - وبدأت الآن عملية تكوين الحكومة على كل صعيد - ولربما ستستغرق بعض الوقت. وقد قلت بوضوح إن المجتمع الدولي سيحكم على الحكومات المقبلة من خلال تعهدها بإجراء إصلاحات حقيقية؛ وسنقيّم أداءها استنادا إلى أفعالها لا أقوالها. ولا بد من التركيز أثناء تشكيل الحكومات المقبلة على البرامج والأعمال، لا على الشخصيات والأفراد. وقد أوضحت أنه يتعين على الأحزاب القديمة القيام بعمل جبار لإقناع جمهور يسوده الشك على نطاق واسع - سواء داخل البوسنة والهرسك أو خارجها - بأنها جادة في أمر الإصلاحات.

٤٥ - إنني أعتقد اعتقادا راسخا أن دور المجتمع الدولي خلال الأسابيع المقبلة سيكون بدون شك تبيان نوع التغييرات التي يحتاجها هذا البلد إذا كان له أن يجتذب الاستثمارات الأجنبية وأن يستوفي في يوم من الأيام المعايير التي تؤهله لعضوية الاتحاد الأوروبي.

٤٦ - وقد حددتُ ''اختبارات الجدية'' الستة التي ستمكننا من الحكم على تعهدات الأحزاب بإجراء الإصلاحات. وهي تشمل ما يلي:

- إصلاح مجلس الوزراء من أجل تكوين حكومة مستقرة وفعالة
- إصلاح نظام الإيرادات عن طريق الشروع في عملية جباية الضريبة على القيمة المضافة على صعيد الدولة وإصلاح جهاز الجمارك
- إصلاح النظام السياسي عن طريق إنشاء اللجان البرلمانية لتقوم مقام ''الرقيب على الأخلاق''
- إصلاح أجواء الأعمال التجارية عن طريق ترشيد الضرائب داخل حدود البوسنة والهرسك
- إصلاح نظام القضاء الجنائي عن طريق جعل محكمة الدولة تعمل بصورة كاملة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر وعن طريق دعم القضاة والمدعين العامين الحديثي العهد بالتعيين
- إصلاح الخدمات العامة عن طريق اعتماد قوانين الخدمة المدنية وتنفيذها والتأكد من أن تعيين الموظفين في الخدمة المالية يتم على أساس الاستحقاق.

القرارات الأخيرة

٤٧ - في مسعى إلى فسح المجال لبداية جديدة بعد هذه الانتخابات، وبغرض إنهاء أعمال الحكومة السابقة، أصدرت عددا من القرارات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومن بين هذه القرارات إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بالحصانة تجعل الممارسات المتبعة في البوسنة والهرسك تتماشى مع المعايير الأوروبية وذلك من خلال تقييد نطاق الأحكام المتعلقة بالحصانة وكفالة عدم الاعتداد بها إلا في الإجراءات التي يضطلع بها في نطاق المهام الرسمية. وتحد هذه التعديلات أيضا من عدد الموظفين المشمولين بالحصانة. وقد حرصت على إعلان هذه الخطوة في إطار التزامي بتحسين الأخلاق وتعزيز المسؤولية في الحياة العامة قبل معرفة نتائج الانتخابات حتى لا يفهم من ذلك أن هذه التغييرات تستهدف سياسيا معينا أو مجموعة سياسية معينة.

٤٨ - كما أعطيت قوة القانون للتعديلات الدستورية التي وافقت عليها الأحزاب السياسية خلال ولاية سلفي في آذار/مارس ٢٠٠٢ والتي فرضتها في نيسان/أبريل في الاتحاد وجمهورية صربسكا على السواء. وقد أذعنت الآن حكومات الكانتونات للقرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

الأمن والدفاع

٤٩ - رغم ما ساد من شك في الفترة التي سبقت الانتخابات، فقد أحرز مكتبي بعض التقدم في مجال الأمن والدفاع. فقد تم تحسين التنسيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك والمجتمع الدولي من خلال دمج الخلية العسكرية التابعة لمكتبي مع إدارة التعاون في المجال الأمني التابعة لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك. ومن الإنجازات الهامة خفض القوات المسلحة التابعة للكيانين، بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبدعم كامل من صندوق النقد الدولي. ويبلغ الآن قوام القوات المسلحة التابعة للاتحاد ٢٠٠ ١٣ جندي وسوف يبلغ قوام القوات المسلحة التابعة لجمهورية صربسكا مستواه الجديد وهو ٦٠٠ ٦ جندي في أوائل عام ٢٠٠٣، وفقا لما أذنت به الوثيقة المتعلقة بالسياسة الدفاعية في البوسنة والهرسك. ولا يزال يبذل مزيد من الجهود لكفالة توافر القوات المسلحة للكيانين وتجهيزها بما يلزم من الرجال.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، فعلى أثر القرار الرئاسي المتعلق بتنقيح هياكل اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية، بما في ذلك إنشاء منصب الأمين العام، وأمانة عامة ولجنة عسكرية، لا تزال هناك أعمال كثيرة تتواصل بشأن الاختصاصات والآليات اللازمة لإنشاء دفاع على مستوى الدولة. ومن شأن هذه الجهود التي تبذل بتعاون مع الرئاسة الجديدة أن تجعل البوسنة والهرسك تقترب في آخر المطاف خطوة من الهدف النهائي الذي تصبو إليه وهو: المشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام الذي وضعته منظمة حلف الشمال الأطلسي.

٥١ - وأخيرا، عينت لجنة جديدة لإزالة الألغام تتألف من ثلاثة أشخاص كما عين مدير جديد لمركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك. وهذه أخبار طيبة لتطوير الاستراتيجية المتعلقة بإجراءات إزالة الألغام في البوسنة والهرسك.

سربرنيتسا

٥٢ - حضرت في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ مراسيم الذكرى السابعة لمذبحة سربرنيتسا في سربرنيتسا - بوتوتساري. ونظم هذا الحفل في موقع النصب التذكاري المقرر ومقبرة ضحايا مذبحة سربرنيتسا التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٩٥. ووضعت العينة الأولى من شواهد القبر وكشف النقاب عنها في الموقع.

٥٣ - وتواصل مؤسسة الأنصاب التذكارية والمقابر في سربرنيتسا - بوتوتساري تعاونها مع رابطات الأسر لتنفيذ الشطر المتعلق بتطوير الموقع المحدد. وأنا ألتزم بقوة بهذه الجهود وبمواصلة رئاسة المجلس التنفيذي للمؤسسة التي أنشئت خلال ولاية سلفي.

٥٤ - ويواصل مكتبي دعم وتنسيق أعمال المشروع الهادف إلى إقامة النصب التذكاري. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، نشر طلب عروض لتصميم نموذج النصب وبنائه وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذي على تصميم النموذج كما وافقت عليه هيئة الاختيار. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، نظم حفل لوضع حجر الأساس وكان مناسبة خاصة شارك فيها مسؤولون دينيون وأفراد من أسر الضحايا.

البوسنة والهرسك في المنطقة

٥٥ - عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمدينة سراييفو في ١٥ تموز/يوليه. وكان هذا الاجتماع خطوة هامة على طريق التعاون الإقليمي. وقد اختتم بإصدار الرؤساء الثلاثة بيانا مشتركا أكدوا فيه، في جملة أمور، مبادئ عدم المساس بالحدود وتقديم الدعم البنَّاء لدولة البوسنة والهرسك وزيادة تعزيز التعاون الإقليمي.

٥٦ - وتمت سلسلة من الاتصالات الرفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت هذه الاتصالات الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية، لاغورندزيا مع نظرائه من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٤ أيلول/سبتمبر بمدينة نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وقَّعت البوسنة والهرسك وكرواتيا في ١٧ حزيران/يونيه بسراييفو معاهدة بشأن الاشتراك في الموقع توفر إطارا قانونيا للإدارة المشتركة للمعابر الحدودية. وأتاح هذا التطور فتح معبر كوستاينيتشا الحدودي الذي طال انتظاره. وتواصلت مفاوضات مماثلة بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن قضايا معلقة تتصل بحدود الدولة (أفضت على سبيل المثال إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق بشأن تحديد المعابر الحدودية) وعلى مشروع الاتفاق بشأن ازدواجية الجنسية. وفي ضوء ذلك، من المؤسف جدا ما نسب إلى الرئيس كوستينتشا، في تجمع نُظم خلال الحملة الانتخابية للرئاسة الصربية في مالي زفورنتش في ٧ أيلول/سبتمبر، من أن جمهورية صربسكا لم تنفصل إلا مؤقتا عن صربيا. وأوجه الانتباه إلى الالتزام الواضح الذي أبدته السلطات اليوغوسلافية، بما في ذلك الرئيس كوستنيتشا نفسه، خلال زيارته لسراييفو، بسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. كما أدلى الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الدكتور سولانا، ببيان أكد فيه حرمة حدود البوسنة والهرسك وأهمية كفالة الاحترام التام لسيادتها وسلامة أراضيها.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

٥٧ - أصدر فريق من ٤ خبراء متخصصين في مجال جرائم الحرب عينهم مكتبي في أيار/مايو ٢٠٠٢ تقريره الذي اعتبر فيه محكمة البوسنة والهرسك (محكمة الدولة) المؤسسة المحلية المناسبة للبت في قضايا جرائم الحرب سواء تلك التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أو تلك التي تقدم إليها محليا. وقدم الاستشاريون توصيات واقتراحات محددة تخص التشريعات والجوانب العملية التي تتيح للمحكمة الاضطلاع بهذه المهمة. وستعمل وحدة إصلاح التحقيق والادعاء العام الجنائي على تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير، بما في ذلك إنشاء شعبة للقانون الإنساني الدولي داخل محكمة البوسنة والهرسك. وسيكفل تطبيق استراتيجية الإصلاح الشاملة وتنفيذ الأهداف المتعلقة بسيادة القانون معالجة المشاكل الحالية بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والنظام القضائي للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب.

سادسا - العائدون

٥٨ - استمر عدد اللاجئين العائدين في الارتفاع إذ تفيد إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مجموع العائدين المسجلين إلى البوسنة والهرسك وداخلها ارتفع خلال عام ٢٠٠٢ من حوالي ٠٠٠ ٨٢٠ عائد إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٨٨٠ عائد. ويفوق مجموع العائدين في السبعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٢ مجموع العائدين في نفس الفترة من عام ٢٠٠١، وهذا يعد بتسجيل عدد إجمالي للعائدين يعادل، إن لم يكن يفوق، ما يقرب من مائة ألف عائد سجلتهم المفوضية في عام ٢٠٠١. ويعتبر اتخاذ مزيد من الأشخاص الحقيقيين قرار العودة إلى ديارهم دليلا هاما على نجاح فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة التي يشترك مكتبي والمفوضية في رئاستها.

٥٩ - وحسب إحصاءات الخطة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ قانون الملكية، ارتفعت نسبة المطالبات من ٤٩ في المائة من المطالبات المنفذة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إلى حوالي ٦٠ في المائة من المطالبات المسواة في شهر آب/أغسطس وهذا يعني أنها ارتفعت مرتين تقريبا قياسا إلى العام الماضي، هذا بالإضافة إلى أنه ما تزال هنالك أربعة شهور أخرى لم تنقض بعد. لكن نظرا لوجود أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مطالب بالملكية لم يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بعد سبع سنوات تقريبا من التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام، طرحت وكالات تنفيذ قانون الملكية (مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب الممثل السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة مطالبات الممتلكات العقارية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك) توجيها استراتيجيا جديدا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وتطالب هذه المبادرة بالتقيد بمزيد من الدقة بقوانين الملكية: ولا سيما زيادة الشفافية في تجهيز المطالبات، ومراعاة الشرط القانوني الداعي إلى تجهيز المطالبات حسب الترتيب الزمني، واتخاذ موقف أشد في ما يتعلق بتزع يد الغير عن العقارات.

٦٠ - وتكتسي قضية العائدين بعدا إقليميا قويا، ذلك أنه ما زال في البوسنة والهرسك حاليا ٠٠٠ ٢١ صربي من أصل كرواتي، يحظون بمركزهم كلاجئين، ويحتلون في الكثير من الحالات ممتلكات يطالب بها بوسنيون أو كروات في جمهورية صربسكا. ومما يحول دون عودتهم إلى كرواتيا انعدام تشريعات عقارية ميسرة، وبخاصة انعدام أي تشريع يسمح باستعادة الممتلكات الجماعية. وهؤلاء السكان يعتبرون عبئا آخر يزداد على عاتق سلطات البوسنة والهرسك وينضاف إلى ما على عاتقها من التزامات ملحة لإيجاد مساكن بديلة للأشخاص الذين عليهم أن يغادروا الممتلكات المطالب بها، وفقا لقوانين الملكية. ويبذل مكتبي جهودا دائبة لإقناع الحكومة الكرواتية بالحاجة الملحة إلى صون حقوق هؤلاء اللاجئين بنفس الطريقة التي طلبنا بها صونها من سلطات البوسنة والهرسك.

سابعا - بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٦١ - أود أن أغتنم هذه الفرصة وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تستعد لإكمال ولايتها في نهاية هذا العام، لأسجل تقدير مكتبي الحار للتفاني الذي أبدته البعثة في خدمة قضية السلام في البوسنة والهرسك على مدى سنوات عديدة؛ والتأييد الشديد الذي قدمته لمساعينا المشتركة؛ والإسهام الشخصي للممثل الخاص السابق للأمين العام السيد جاك بول كلين. وتجدر الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هي أول بعثة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تكمل ولايتها التي شملت تأهيل الشرطة، ومنح وثائق الاعتماد، وتعزيز دائرة حدود الدولة لتسيطر سيطرة كاملة على حدود البوسنة والهرسك، وتوحيد شرطة مدينة موستار. وما قمنا به من عمل لإقامة سلام دائم في البوسنة والهرسك لم يكن ليتسنى دون مشاركة بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد.
